التقليدية غير محدودة، بينما اسرائيل محدودة القدرة من هاتين الناحيتين، وسيأتي يوم تصل فيه إلى أقصى حدود قدرتها في هذا المجال. كما أن القدرة العربية على استخدام السلاح ستتحسن باستمرار. وسيؤدي اجتماع هذين العاملين إلى ميلان ميزان القوى لصالح العرب. والسلاح النووي يمثل الحل الوحيد في مواجهة هذا المأزق الاستراتيجي.

– بما أنه لا يمكن التنبؤ بدقة بموعد حدوث الخلل في ميزان القوى، أو إلغاء امكان نجاح العرب في إيصال اسرائيل إلى «وضع حرج» من الناحية العسكرية، فانه ينبغي التهيؤ سلفاً لمواجهة هذين الاحتمالين.

– ليس مؤكداً أن الاتحاد السوفياتي أو الصين سيزود الجمهورية العربية المتحدة (آنذاك) بقنابل ذرية في حال اكتشاف أمر امتلاك اسرائيل للسلاح النووي، بل الأرجح أن تمتنع عن ذلك نظراً للمخاطر الكبيرة الكامنة في مثل هذه الخطوة. وهنا قد تضمن اسرائيل حيازته وحدها.

– حتى ولو امتلك العرب السلاح النووي، فان وجود أقلية عربية كبيرة في اسرائيل سيردعهم عن استخدامه.

وبعد عام ١٩٦٧، أضيفت حجج أخرى، نذكر أهمها:

– ان سباق التسلح التقليدي أصبح مكلفاً جداً، ولا تستطيع اسرائيل تحمل أعبائه دون مساعدة الولايات المتحدة. واعتماد اسرائيل المتزايد على الولايات المتحدة سيجعلها عرضة لضغوط سياسية باتجاه إرغامها على التخلي عن أهداف حيوية في نظرها، والسلاح النووي يعطيها استقلالاً أكبر في اتخاذ القرارات.

– ان امتلاك اسرائيل للسلاح النووي كفيل بردع الاتحاد السوفياتي عن دعم العرب أكثر من اللازم، من زاوية انه يرفع نسبة المجازفة التي ينطوي عليها مثل هذا الدعم. وقد برزت هذه الحجج في ضوء التواجد السوفياتي في مصر إبان حرب الاستنزاف.

ولكن امتلاك الخيار (أو السلاح) النووي شيء، والاعلان عنه شيء آخر. ويبدو أنه كانت هناك منذ الستينات، وجهات نظر متعارضة بهذا الخصوص في القيادة السياسية والأمنية. وواضح أن الخلاف قد حسم لصالح عدم الاعلان عن حيازة السلاح أو التوجه لصنعه، بل نفي الأمر، وفي الوقت نفسه الاقرار بتوافر القدرة على ذلك، ويبدو أن أهم الحجج التي طرحها معارضو الاعلان عن اسرائيل كدولة نووية، قبل عام ١٩٦٧ (ولا تزال سارية المفعول) كانت:

– إن القوة النووية الاسرائيلية الصريحة ستوحد العالم العربي وتزيد حدة عدائه لاسرائيل وتدفعه لبذل جهود حثيثة للحصول على السلاح النووي. وهذا يطلق جميع الأفكار المذكورة أعلاه من عقالها، بما في ذلك احتمال تزويد الاتحاد السوفياتي